المعوقات الهيكلية والموضوعاتية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية

Structural and thematic obstacles to scientific research at the Algerian University

أنور مقراني*[1]، العمري عيسات[2]،

[1] مخبر المجتمع الجزائري المعاصر. جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2 (الجزائر)، a.mokrani@univ-setif2.dz

[2] مخبر المجتمع الجزائري المعاصر. جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، l.aissat@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام:13-10-2023 تاريخ القبول: 26-06-2024 تاريخ النشر: 30-06-2024

ملخص: أولت الدولة الجزائرية أهمية كبيرة للجامعة وللبحث العلمي بهدف تفعيل مساهمتهما في الإستراتيجية الوطنية للتنمية. وقد تجسدت في المساطر الموضوعاتية التي حددت كأولوية لأجل إنتاج المعرفة حول القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. هذا وقد أثر تباين المشتغلين في قطاع البحث في مردود ونوعية الأبحاث العلمية الجامعية بالخصوص لاسيما من ناحية قيمتها التطبيقية والمعرفية. وعلى هذا الأساس تأتي هذه الورقة البحثية لمناقشة استقلالية البحث العلمي في الجامعة، خصوصا وأن الوظيفة البيداغوجية غلبت بشكل كبير على دور الجامعة بل وأدت إلى تراجع كبير في حصة البحث العلمي الجامعي وهو ما تبينه بوضوح ترتيب الجامعات الجزائرية على المستوى الإقليمي والعالمي. من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أسباب هذا التراجع البحثي في الجامعة، وإشكالية الابتذال والتقليد الذي يكاد يخلو من الإبداع والتجديد الذي تعرفه نوعية البحوث المنجزة أو التي يجري البحث فيها. وهو ما يجعلنا نفكر في أن مسطرة البحوث الجامعية بعيدة عن واقع وطموحات السياسات الحكومية فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: جامعة؛ بحث علمي؛ تنمية؛ دور ؛ عراقيل بيداغوجية.

Abstract: The Algerian state has given a great importance to the university and scientific research so as to contribute in its national strategy of development.this importance is translated into bundles of themes with high priority considered as sources of knoweldge around social, economic and cultural fields. our paper, thus, aims to show how the presence of the above cited types affects the outputs and quality of the scientific research in Algeria in a context giving priority to pedagogy upon research. as a result the Algerian universities are badly ranked at local and international scales. we aim through this study to reveal the causes lying behind the weakness and failure of scientific research in Algeria to meet the objectives and ambitions of governmental policies.

Key Words: University; Scientific research; Development; Role; Teaching constraint.

*المؤلف المراسل.

مقدمة:

يمثل البحث العلمي في العالم إحدى أهم سمات التقدم الحضاري للعالم المتطور، وتشير الكثير من الأبحاث أن الكثير من الدول تولي الاهتمام والرعاية الكبيرة لتنمية مواردها البشرية (العلماء) لأجل تنمية مشروعاتها البحثية والاقتصادية. إن توليد هذه القوى المؤهلة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ينظر إليها اليوم كإحدى أولويات التخطيط والرشادة لسياسات الحكومات والدول. ومنه فإن بروز مجتمع المعرفة اليوم بما يوفره من تبادل للخبرات والمعارف والعلوم في ظل عالم شبكي تلعب فيه الوسائط التكنولوجية دورا حاسما في تبادل وتوطين العلوم في مختلف أرجاء المعمورة، أصبح أكثر انفتاحا ولكن في نفس الوقت أكثر قدرة على التغلغل في البنيات الاجتماعية والاقتصادية خاصة في المجتمعات التي يمكن وسمها بالتخلف. ونلحظ في هذا السياق أن الكثير من الدول التي تسمى ناشئة أو صاعدة، قد استطاعت خلال العشرين السنة المنصرمة أن تندمج مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي فرضها الاقتصاد الرأسمالي العالمي اعتمادا على التعليم العالي وأنشطة البحث والابتكار التي تمثل جوهر اقتصاد المعرفة"(Muresan & Gogu, 2012, 3687) . وحري بنا أن نشير أن البحث العلمي هو اليوم في خدمة الاقتصاد، كما أن مخرجاته في جميع الحقول المعرفية إنما تهدف إلى تجويد سياسات وخطط الدول على المستويين الداخلي والدولي.

يُعد البحث العلمي اليوم أحد أهم روافد التنمية، كما أن نجاح المشروعات المجتمعية والاقتصادية مرتبط بقدرة المجموعات العلمية والأكاديمية على تجذير أبحاثها مع الجهد الحكومي. وتُقاس جودة هذه الأبحاث من خلال المعايير المحددة من طرف قواعد البيانات العالمية، والتي تجعل النشر العلمي " أحد المؤشرات المستخدمة لتقدير مستوى الإنتاج العلمي وتحقيق متطلبات التبادل المعرفي واثراء المعرفة العلمية على المستوى الدولي"(سهيل الزغبي وسامر الزغبي، 2019، 62) خاصة في ظل انتشار التنافسية الدولية وعولمة المعرفة

من هنا تعتبر الجامعة " من أهم مؤسسات تطوير المهارات والمعارف، وتوسيع قاعدة التعليم، وتوفير المناخ العلمي الذي يساعد على قيام منتسبيها بالأبحاث العلمية، واثراء حركة البحث العلمي"(كتلو وبحيص، 2019، 46)، فهي تقدم خدمة تعليمية موطنة للحرية والاستقلالية والإبداع لدى النخبة المتعلمة التي تتشكل أساسا من الأساتذة والطلبة الذين يتم تخريجهم لصالح المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي حدد أولوياته من التخصصات العلمية والأكاديمية التي يسخرها لأجل إسناد مشروعاته. لذلك كانت الجامعة في الجزائر بالنسبة للخطط الحكومية مع السنوات الاستقلال حجر الزاوية لمشروع التنمية الاشتراكي، حيث تكفلت المنظومة التعليمية بتوفير الأطر البيروقراطية والفنية لمشروع التصنيع وملحقاته الثقافية والزراعية. هذه الوظيفة المبتكرة للجامعة أسندها النظام السياسي بالأبعاد الثورية والتاريخية وأيضا الإيديولوجية التي تجعل الجامعة حاضنة ومنتجة للنخب الحاكمة على المستويات السياسية والحكومية.

1- الجامعة والتنمية في الجزائر: العلوم والمخيال الاجتماعي:

إن البحث العلمي بما هو وظيفة تنموية ونهضوية للمجتمع، هو قائم بالأساس على عمليات بنائية سابقة تقوم بها المدرسة والجامعة، كما أن الخطط الحكومية والمؤسسات الداعمة لهذه الاستراتيجيات تعمل على صياغة الأهداف المجتمعية في جميع النواحي. لهذا فاختيار التخصصات الجامعية وأيضا إشاعتها اجتماعيا في المخيال الاجتماعي للفرد والجماعة، يعتمد بالأساس على القيمة الاستعمالية التي يرجى منها هذا التخصص أو ذاك، ونسجل هنا أن الإشكالية الواقعة اليوم في الحقل العلمي تدور حول الحدود المعرفية للعلوم وأولوية إحداها على الأخرى في المساق الاجتماعي والاقتصادي، وهو يجد تبريره في البدايات الأولى لاستقلال هذه الدول، حيث أن

الخطط الحكومية التي أرادت استنهاض الأمة من حالة التخلف والتبعية رأت أن العلوم التقنية الأكثر جدارة لأجل بناء الدولة. هذا الطرح الإيديولوجي الذي قسم المعرفة من جهة وظيفتها التكنولوجية والاقتصادية وقع في فخ إعادة إنتاج التخلف بشكل معمم، والنتيجة الماثلة اليوم هي أن الأولية الاقتصادية في تنمية الكفاءات البحثية دفعت بهؤلاء الذين تكونوا في أرقى الجامعات الغربية إلى أن يعودوا إلى أوطانهم كمسيرين للاقتصاد، بدلا من أن يكونوا هم حاملون لمشاريع بحثية تطويرية للبنيات التكنولوجية والاقتصادية التي تم استيرادها من هذه الدولة أو تلك (Khelfaoui, 2004).

إن فقدان البوصلة فيما يخص بناء جدار الأدلجة بين أهمية العلوم التكنولوجية وابتذال العلوم الإنسانية، هو ما يجعل الأمة لا تزال إلى اليوم تسير في طريق التبعية شبه المطلقة للمنتجات الحضارية والعلمية الغربية. لهذا فالمعرفة أيا كان نوعها كان من اللازم أن تطوّع لصالح الأمة إن حاضرا ومستقبلا. كما أن التخطيط الاقتصادي والتكنولوجي استند في بداياته الأولى على جهل تام للحالة الثقافية والاجتماعية للفرد وما يترتب عن ذلك من خصوصية التاريخ، والدين والثقافة. وبدلا من أن نصنّع السلع والخدمات وجد المجتمع ينتج لنفسه تبعية إيديولوجية ونفسية أنتجت في سنوات لاحقة أنماط حياة وسلوكات اجتماعية بعيدة كل البعد عن المعايير الأخلاقية والاجتماعية للإنسان العربي. بكلام آخر إن وهم المعرفة بالسنن الطبيعية في الاقتصاد أغفل عن الحكومات معرفة السنن الإنسانية والثقافية للإنسان الذي سيكون هو رائد وأساس التنمية في المجتمعات العربية.

عطفا على ما سبق، لم تكن الجزائر كغيرها من الدول بعيدة عن هذا المنحى الذي سارت عليه أغلب الدول العربية، فقد كانت السنوات الأولى للاستقلال ومن ثم سنوات الأزمة الحالية منذرة بإشكالية كبيرة، تتمثل في موقع البحث العلمي من المبادرة والتدخل لأجل صياغة الحلول الملائمة لمجتمع في حالة انتظار لمستقبل يبدو أكثر خطورة من ذي قبل. لهذا ينبغي التمييز بين الرهانات التي حكمت مكانة ودور الجامعة في الفترة الاستقلالية للدولة والفترة الحالية التي تتعرف اليوم بتيار العولمة وتغير البنى المادية والتعليمية والبحثية للجامعة التي أعادت النظر كليا في الجامعة التقليدية ككيان وكدور في ظل تغير البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي توجد فيها سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وعليه لم يعد من المناسب اقتصار أهمية الجامعة على " تزويد المجتمع باحتياجاته من المهارات والقدرات التي تتطلبها عملية التنمية .والتي تساهم مساهمة فعالة في تطوير المعرفة العلمية والتكنولوجية في المجتمع(عزوز وعبد الرؤوف، 2009، 159). بل لا بد من توسيع محمولها ليشمل "رفع معدلات المشاركة التعليمية والنجاح والارتقاء بجودة تشكيل رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب وتحسين الروابط بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وتعزيز الروابط بين التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الوطني ومواصلة تدويل الروابط الاقتصادية"(الداوي وبن زرقة، 2015، 16).

بكلام آخر إن البحث العلمي بما يمثله من رهان سوسيوسياسي لدى الدولة والفضاء العمومي، هو في ذاته محكوم بمتغيرات ثقافية وسيكولوجية وأيضا تاريخية. وقلب هذه المعادلة ليس بالأمر السهل، في ظل تنامي النزعة التشييئية التي تبتذل من قيمة طالب العلم أو المشتغل فيه. هذه الصورة قد نعزوها إلى شيوع الوعي الساذج واختلال الأهداف المجتمعية في مقابل الأهداف الفردانية، تغيرات السوق الاقتصادي، خلل القيم والمعايير الاجتماعية وغيرها، هذه المؤشرات تعتبر كوابح ضمنية تمنع العلم والمعرفة من حيازة مجالهما الخاص، وتكبح التشكل الموضوعي لمنظومة علمية عقلانية (النخبة) والتي تعرف في الواقع الحالي نكوصا غير مسبوق. ومن هنا "فإن نجاح عملية تحديث المجتمع وجسر الهوة التي تفصل المجتمعات التي هي في طريق النمو عن العالم

المتقدم، لن تتم إلاَّ بإحداث تحولات جذرية في تبني العلم والبحث العلمي واستثمار التقدم الهائل في التكنولوجيا ومعطيات العلم الحديث(المجيدل وشماس، 2010، 21).

في الجزائر يتجسد البحث العلمي كهيكل حكومي مستقل إلى حد ما في المنظومة التسييرية لكونه يتبع وزارة التعليم العالي بتسمية كتابة الدولة للبحث العلمي، ويعمل هذا الهيكل على مرافقة المشاريع الوطنية للبحث العلمي، وأيضا صياغة الإستراتيجية الوطنية للبحث التي تتضمن محاور البحث مشكلة من مسطرة موضوعات خادمة للتنمية. ويتم إنجاز هذه المسطرة اعتمادا على مؤسسات راعية للبحث تتمثل في الجامعات ومراكز البحوث.

تحتضن الجامعة مشروعات البحث التي يديرها أساتذة جامعات برتب عالية، وهؤلاء منخرطون فيها بمسمى الأستاذ–الباحث، ولهم حرية الاختيار لموضوعات البحث التي تخضع لخبرة لجان مختصة على المستوى المركزي، كما أن فرق البحث هذه تكون إما في شكل فرقة بحث مستقلة، أو في شكل فرقة بحث منضوية في مخبر بحث أو وحدة بحث. أما مراكز البحوث فهي مؤسسات ذات استقلالية مالية وتعمل في قطاع بحثي متخصص، وتنجز أبحاثها وفقا لمتطلبات تنموية صرفة أو ما يمكن تسميته بالبحوث التطبيقية، أما الوضعية القانونية للكفاءات العلمية العاملة بها فقد وسمها التشريع باسم الباحث. هذين القطبيين العلميين (الجامعة–مركز البحث)، لا يختلفان في تبعيتها الحكومية، غير أنهما يجنّدان موردا بشريا متباينا من حيث الصفة القانونية وأيضا من حيث الأعباء البيداغوجية والبحثية والمعرفية.

إن هذا التباين بين المشتغلين في الحقل البحثي، نعتقد أنه أثر كثيرا في مردود ونوعية الأبحاث العلمية الجامعية بالخصوص لاسيما من ناحية قيمتها التطبيقية والمعرفية، وعلى هذا الأساس تأتي هذه الورقة البحثية لمناقشة استقلالية حرفة البحث العلمي في الجامعة، خصوصا وأن الوظيفة البيداغوجية سيطرت بشكل كبير على دور الجامعة بل وأدت إلى تراجع كبير في حصة البحث العلمي الجامعي وهو ما تبينه بوضوح ترتيب الجامعات الجزائرية على المستوى الإقليمي والعالمي. من هذا المنطلق تبتغي هذه الورقة البحثية استقصاء أسباب هذا التراجع البحثي في الجامعة، وإشكالية الابتذال والتقليد الذي يكاد يخلو من الإبداع والتجديد الذي تعرفه نوعية البحوث المنجزة أو التي يجري البحث فيها. وهو ما يجعلنا نفكر في أن مسطرة البحوث الجامعية بعيدة عن واقع وطموحات السياسات الحكومية فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا فمخطط الورقة البحثية حاول الإجابة عن الأسئلة الموالية:

- ما هي إشكالية الدور والوظيفة للأستاذ– الباحث في المنظومة الجامعية؟
- ما هي الهياكل المكلفة أو المشرفة على البحث العلمي في النسق الجامعي؟
- ما هي العراقيل البنيوية والاجتماعية والبيداغوجية التي تحول دون تكامل وظيفة الأستاذ–الباحث مع مسطرة البحث العلمي الموجهة للتنمية المجتمعية؟

2–الأستاذ –الباحث وإشكالية الدور:

تعتبر المؤسسة الجامعية إحدى أهم مؤسسات التعليم والتكوين العالي، وتمثل في الواقع أهم قاطرات التطوير المجتمعي والنهضوي للأمة. كما أن هذا الفضاء التعليمي والبحثي لا يستوجب انغلاقه على محيط الثقافي والسياسي والاقتصادي، بل هو مفتوح لأجل أن يناقش في كنف السلم والتسامح والمواطنة الموضوعات والأفكار التي يجري تداولها في السياق المجتمعي.

يتعرف الأستاذ الباحث بأنه شخصية علمية تنتمي لمؤسسة التعليم العالي، حيث تمارس وتتبادل فيها بطريقة قانونية أنشطتها بين حقلين اثنين، الأول هو حقل التكوين العالي أين يقوم بنقل معارفه الحديثة المنتجة من خلال بحوثه في تخصصه إلى الطلبة، في شكل مواد تعليمية أو ندوات تكوينية. أما الحقل البحثي فدوره يكمن في "تطوير البحث في تخصصه، ويشارك في تحديد توجهات أنشطته في وحدة البحث، يساهم في تعميم المعارف العلمية بالمنشورات، المؤتمرات والملتقيات، يؤطر تداريب الطلبة وأعمالهم التحضيرية للأطروحة" (DRAO, 2019, 26).

بذلك يرتكز البحث العلمي على بعدين أساسيين هما الاندماجية والنوعية، حيث يقصد بهما مستوى التداخل الإيجابي الذي يحصل بين مستويات المعرفة المحصلة من طرف المجموعة العلمية، والذي يقوم على نوعية عالية ومتينة من النتائج العلمية التي تحتاجها التنمية في جميع المستويات. من جانب آخر تعني الاندماجية والنوعية باحثين ذاتيين ومجموعات علمية " باستطاعتها الإتيان بآراء نقدية والقيام بتفكير أخلاقي حول المشروعات والنتائج المستهدفة. كما يجب بالخصوص تجنب تحديد أهداف غير قابلة للقياس، التعبير عن ادعاءات غير مؤسسة متعلقة بالوجاهة العلمية أو إثارة توقعات غير مبررة. فأصالة الإشكالية، صحة المعطيات، التقييم الشامل والدقيق للمواد ونتائجها ذو أهمية في ذلك"(Bossi & All, 2008, 15).

من جانب آخر، تمثل الحصائل المعرفية التقنية منها والتكنولوجية والرياضية تعبيرا أصيلا عن الحرية الأكاديمية والسمو العلمي الذي كان عليه المنخرطون والمنتمون لهذا الصرح العلمي. وفكرة الجامعة ليس وليدة القرن الحالي بل هي نتاج تاريخي مجتمعي عرفه العالم الإسلامي لأول مرة في التاريخ، عندما تحولت مساجده وجوامعه إلى صروح علمية لتعليم علوم القرآن والحديث والفقه والعلوم النقلية والعقلية. إن تفتّح العقل المسلم والذي أستند إلى النظام الاجتماعي العربي والإسلامي الذي دعم كثيرا الحواضر العلمية واجتماع العلماء والفقهاء والمتعلمين لأجل تنوير ونهضة الأمة. ولم يكتف النظام الإسلامي بفتح حرية التعليم على منتسبي الإسلامي من عرب ومسلمين، بل إن أغلب المفكرين الذي أنجبتهم المنظومة المعرفية الغربية منذ القرن الرابع عشر وحتى النهضة الأوروبية كانوا إما تلامذة في الجامعات الإسلامية أو أنهم درسوا وتأثروا كثيرا بالمنتج المعرفي الإسلامي في جميع صنوف وضروب العلم.

أما في العصر الحالي، تعتبر الجامعة اليوم بتنظيمها وهيكليتها المعرفية وليدة الظاهرة الاستعمارية، التي جعلت منها إما وسيلة لتعليم أبناء المستوطنين الغربيين القاطنين في البلدان العربية والإسلامية، أو أنها تبنت عملية بناء كفاءات بشرية تحتاجها الإدارات الاستعمارية لأجل تسيير الشؤون العامة للشعوب الإسلامية. وعلى الرغم من انغلاق هذه الجامعات اجتماعيا على فئات بورجوازية أو إقطاعية تابعة أو منخرطة في المنظومة الاستعمارية لأسباب متعددة، فقد ولدت في الواقع بشكل ضمني نخبا على قلتها متنورة حاولت استخدام المعرفة والعلم لأجل الإصلاح المجتمعي، وقد واصلت هذه النخب مسيرتها الكفاحية إلى غاية الاستقلال. وهنا أصبحت الجامعة كعنوان للكفاح وأيضا حاملة للواء التعليم والتنمية وحتى العام 1971م تموقعت الجامعة في صلب مشروع المجتمع بأبعاده السياسية والإيديولوجية والبيداغوجية "بتكوين إطارات بعدد يكفي برنامج التنمية الوطنية، ولتعمل الجامعة أيضا على قطع الصلة مع العقليات الرجعية والرؤى النخبوية الموروثة من الفترة الاستعمارية" (Goutal, 2006, 01). بهذا نلاحظ أن التأثيرات الإيديولوجية التي كانت سائدة في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، جعلت الجامعة تنخرط في وظيفة سياسية مسندة للخطط الحكومية آنذاك، وهذا الانخراط

السياسي دفعت الجامعة ثمنه بان أصبحت فضاء للنزاعات والصراعات التي حادت بها عن وظيفتها التنويرية والإبداعية والتنموية.

بعيدا عن هذا الجدل الإيديولوجي الذي طبع ولا زال يطبع الجامعة في عالمنا العربي، فالجامعة تتحدد بكونها "مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى الليسانس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، التي يمنح الطلاب بموجبها درجات علمية (الثبيتي، 2000، 214). هذا التعريف يركن بكثير من الجمود إلى المعطى البنائي أو الشكلي للجامعة، في حين أن التعريفات الحالية والتي تنخرط في تيار العولمة والحداثة، تقدم الجامعة كنسق مرتبط بفواعل داخلية وخارجية ، ولعل أبرزها مجتمع المعرفة مع ما يعرفه من انتشار للتكنولوجيا والابتكار والتنافسية، وهذه النظرة الحديثة تعطي وجاهة لوظيفة الجامعة نحو الدولة والقطاع الاقتصادي والتكنولوجي والإجماع القومي. وبهذا تصبح الجامعة فاعلة في مجالها من خلال "ثلاث مجموعات متكاملة من العوامل وهي: أولاً، نسبة عالية من المواهب(أعضاء هيئة تدريس وطلاب)؛ وثانياً، موارد وفيرة لتقديم تعليم غني وإجراء بحوث متقدمة؛ وثالثاً، خصائص إدارة ملائمة تشجع على الرؤية الإستراتيجية والابتكار والمرونة التي تمَكِّن المؤسسات من اتخاذ القرارات وإدارة الموارد دون أن تعوقها البيروقراطية (صديقي، 2014، 09).

من الناحية السوسيولوجية تتعرف الجامعة من "خلال زوجين من الوظيفة. زوج الوظيفة التقنية وزوج الوظيفة الثقافية، حيث الجامعة جهاز لإنتاج الكفاءات والتأهيلات والجامعة كمؤسسة تشارك في نشر أشكال محددة من الوعي في المجتمع. الزوج الثاني هو زوج الوظيفة الداخلية، والذي يتجسد في النظام الجامعي خصوصا والنظام المدرسي عموما، والوظيفة الخارجية التي تترجم في مساهمة الجامعة في تكوين مختلف فئات الإطارات التي يطلبها المحيط (Guerid, 2014, 16) .

أما المشرع الجزائري فقد حاول من جهته رسم خطاطة تحدد شكل ووظيفة الجامعة بما بتوافق مع وظيفتها العالمية، لهذا عرفها كمؤسسة للتعليم العالي في النصوص الرسمية للدولة الجزائرية بأنها "فضاء لحرية التفكير والإبداع والبحث والتعبير دون المساس بالنشاطات البيداغوجية ونشاطات البحث والنظام العام" (الجريدة الرسمية، 1999أ، 11)، وتتمثل المهام الأساسية المناط بها في المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وترقية الثقافة الوطنية ونشرها، والمشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية، وتثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني، والمشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها(الجريدة الرسمية، 06،2003). والجامعة مثلما هو معلوم في الأدبيات العلمية والأكاديمية هي مؤسسة لإنتاج المعرفة وتعميمها، يمارس فيها النشاط التدريسي والبحثي الذي يضطلع به الفاعلون فيها. ولأنها كذلك فهي تحظى بكامل الاهتمام من الدول والمجتمعات المعاصرة التي تولي قيمة العلم الذي يرفع من "قدرة المواطنين على المشاركة الفعالة في الحياة العامة" (Tareef & Alzyoud, 2016, 382).

إن الجامعة كوسط بهذه المواصفاتتيشجع على البحث والاجتهاد "ليس كجزء من عملية الاعتماد ولكن كمسؤولية اجتماعية نحو المجتمع ككل" (Kanduri & Suripeddi 2018, 211). ومن جانب آخر هي تشيع كل القيم الإيجابية المفترض أن تتمثلها الأطراف التي تقتسم هذا الفضاء العلمي؛ كما يعلي من قيم الاحترام والاختلاف الفكري والأيديولوجي، والاختيارات الشخصية. غير أن هذه النمذجة العلمية والفكرية لمفهوم الجامعة

تظل محصورة على مستوى ينبغيات العمل الأكاديمي، ذلك ومثل ما هو معلوم فالجامعة هي مجتمع يقدم مضمونا معرفيا وتعليميا بكل حرية واستقلالية، وفي نفس الوقت هي متموضعة في مناخ ثقافي واجتماعي يدفع أو يحد من وظيفتها، وعلى هذا الأساس فإن استقلالية الجامعة لا يعني انفصالها بالمطلق عن "...المجتمع بل تظل جزءا لا يتجزأ منه يعتريها التوترات والصراعات التي تحدث في محيطها الاجتماعي وتتأثر بهذا المحيط سلبا أو إيجابا" (دليو وآخرون، 2006، 78).

وإذا كانت الجامعة تقوم بكل هذه الوظائف التكوينية والبحثية، فإن فواعلها الأساسية التي تتمثل بالخصوص في الأستاذ والطالب، هما ركيزتا الرؤية التنموية التي تعتمد عليها الدولة في صياغة مشروعها المجتمعي. من هنا فإن الأستاذ الجامعي ينظر إليه ليس فقط كمدرس يقدم مضمونا علميا محيّنا ويستجيب لمتطلبات المجال الاجتماعي والاقتصادي المحلي والعالمي، ولكنه في نفس الوقت مطالب بضرورة الانخراط في المجال البحثي، كونه ليس بيداغوجيا صرفا، ولكن عليه أن يصيغ ويفكر وينتبه إلى التحولات التي تحصل في واقعه. وهذه المهمة الإبداعية والتوقعية هي ما تجعل البعض يعرفه على أنه "عضو هيئة التدريس يعمل للعلم وبالعلم يهتم بدراسة التدريس والتعليم ويبذل جهدا في تحصيل مهارات التدريس وفهم نظريات التعليم، أكاديمي يجدد في العلم ويطور في التدريس، أكاديمي باحث في تخصصه وفي تدريس هذا التخصص وتعليمه، أكاديمي يزرع باحثين ويرعاهم وينميهم ليكونوا خير خلف لخير سلف، أكاديمي اهتم بتقويم علمه وتدريسه وبحثه وناتج أدائه في تعليم طلابه و أدائهم، أكاديمي يعمل مثابرا طوال الوقت على تطبيق عمله وتسخير بحثه في التصدي لقضايا خدمة المجتمع وتنمية البيئة والتصدي لمشكلاته والمساهمة في سد احتياجاته"(طعيمة والبندري، 2004، 81). إن تكامل الأبعاد الأكاديمية لوظيفة الأستاذ هي من يمنح له القدرة على تغذية الجانب البحثي والعلمي الذي من دون شك سيدعم ويطور المادة التعليمية التي تصبح حصيلة إبداعية لتلاقح المعرفة النظرية مع التجربة العملية.

بكلام آخر إن الأستاذ الجامعي بالمعنى الذي طرح آنفا جدير بحيازة القدرة التدريسية والبحثية التي تتكامل بفعل ليس البحث التجريدي ولكن من خلال تحويل الدرس البيداغوجي إلى معرفة قابلة للإدراك لكونها حصيلة التجربة والبحث لا على مستوى الجامعة فحسب، ولكن بما تقدمه المجموعة العلمية القومية والدولية، والتي من دون شك هي المعيار الذي ستختبر بل وستراجع فيه المعرفة العلمية التي تتجسد في ما يسمى المادة التدريسية. هذا المسار البيداغوجي البحثي الذي ينبغي أن يتحقق في الجامعة سيمكن الأستاذ من اكتساب ما يسمى خبرة البحث العلمي التي تعني " رصيد عضو الهيئة التدريسية ... بحوث علمية منجزة ومنشورة وتحث النشر في مجال تخصصه من خلال مشاركته في المؤتمرات العلمية والمجلات المحكمة وإشرافه على بحوث التخرج وكذلك التأليفات من الكتب(أغنية والحداد، 2016، 622). وهذه الخبرة إنما هي مندمجة في تلك العلاقة التي تجمع الجامعة بمحيطها، والمهمة التنموية التي تنخرط فيها، دون أن ننسى أن الجامعة مرتبطة بشبكة معلومات علمية وبحثية مع محيطها القومي كما الإقليمي والعالمي، وهو ما يجعلنا نفكر في أن الجامعة لم تعد تلك المؤسسة ذات الحرفة التقليدية كما كان الحال قبل العشرين سنة الماضية، وبالعكس هي جامعة تقاس جودة أداءها ومواردها بمعايير عالمية ترتب الدولة كما مجموعتها العلمية في مصفوفة متقدمة(براءات الاختراع، المقالات، البحوث التطبيقية، استخدام قاعدة بحوثها،...) أو متخلفة.

إن الأستاذ الجامعي وفق هذا التعريف ليس فردا حاملا للمعرفة وناقلا لها لدى المجموعة العلمية أو البيداغوجية، وبالعكس من ذلك فهو يضيف لهذه المهمة جانبا معنويا وأخلاقيا، في ربط العلم بالقيمة

الاجتماعية، وأيضا بناء المعايير الأخلاقية والاجتماعية التي تتموضع فيها الممارسة البحثية والعلمية في المجتمع. وعليه فالمواصفات العلمية والأكاديمية لا تكفي لوسم الأستاذ بهذا المسمى، ولكن لا بد أن يرافقه بكثير من الحرص والوعي الأسلوب التربوي والسلوكي المناسب الذي يقدم نموذجا ملهما للطلبة، قادر على إثارة أفكارهم وحث عقولهم على المساءلة والاستشكال الدائم الذي يدفع للحفر المعرفي المتواصل، وبذلك يساهم الأستاذ بحق في التنمية الذاتية والمرافقة الواعية للطالب، وهذا العمل لا يقتصر على بنيان الجامعة ولكنه يتعداه إلى المجال العمومي الذي يصبح فيه الأستاذ قدوة في الحياة، ودافعا لتنمية المهارات العلمية والبحثية والإنسانية للطالب.

يتصور الملاحظ لوظيفة الأستاذ في الجامعة أنها محصورة فقط في الأداء العلمي والبيداغوجي، وهذا ما يمنع توسيع النظر إلى ما هو أبعد من الأستاذ الذي يمثل في المخيال الاجتماعي عند الطلبة كما المجتمع الكبير أنموذجا إنسانيا للنجاح والترقية وعلما فكريا. أما من الناحية الإدراكية والسلوكية فالأستاذ يؤدي مهمة رمزية بامتياز لدى الشباب لأنه يقوض فرضية الفشل التعليمي، ويهدم فكرة التصفية الاجتماعية الطبقية أو النخبوية. فالمؤسسات التعليمية في جميع الأطوار وفقا للتصور الدولاتي الجزائري هي في أصلها تؤدي وظائف موحدة ومتساوية لدى جميع الفئات الاجتماعية مهما كانت تمايزاتها الاجتماعية والعرقية والدينية والنوعية والمجالية. والولوج إلى هذه المؤسسات يمثل تنشئة إيديولوجية ومدنية تعمل على ترسيخ القيم والمعايير التي جرى الاتفاق عليها في مسطرة الدستور الجزائري. على هذا الأساس تقدم الجامعة نمذجة للنجاح الأنثوي والذكوري في آن واحد، وأيضا يمثل الحضور النسوي في المناصب القيادية في الجامعات ومراكز البحوث وفي الترقيات العلمية في سلك الأستاذية صورة إيجابية يمكن تسويقها وانتشارها الأفقي لدى جميع الفئات الاجتماعية مهما اختلفت تمايزاتها.

عطفا على ما سبق، فإن مفهوم النوع الاجتماعي لا يحتاج إلى تسويق نظري أو دعائي لكونه يتجسد رؤوية وفعلا في المجال الجامعي، وبذلك فالمشروع التعليمي لدى الأستاذ يجب النظر إليه كمشروع مجتمعي، بحيث تصبح الأسرة دافعة لبلورة مشروعات الطالبات الإناث في الجامعة من خلال غرس قيم المبادرة والاستقلالية والمشروعات الفردية، وهذا التداخل في دوري العائلة والجامعة، مع سيرورة التحديث التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، صاغ في العقل الجمعي فكرة أن تشكل الأسرة في البدء مشروع الإنسان(ذكورا/إناثا) اعتمادا على الرأسمال الاجتماعي الخاص. بكلام آخر إن دور الجامعة يكمن في "... مواصلة ما تبدأه العائلة لتساهم في تفعيل مشاريع الأفراد. و بالتالي تحدّد التنشئة الجامعية في استمرارية التنشئة العائلية (مرابط، 2005).

ضبابية وظيفة الأستاذ الجامعي، متصلة بالطموح الفردي والمشروع المجتمعي الذي يتنشّأ عليه، فالسؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا: هل خيار الانتماء إلى المجموعة العلمية الجامعية كانت رغبة ذاتية لهذا الأستاذ، أم أنه مفروض لانعدام مجالات التوظيف لهذه الموارد البشرية الحاصلة على مراتب علمية عالية؟ وبذلك يصبح من المشروع أن نستفهم عن حال البنى الاجتماعية التقليدية والحداثية والتي تقسم المجتمع بين المحافظ والعلماني، بين المتدين والمتنور، بين العروبي والمفرنس، بين العربي والأمازيغي، هذه المحمولات أو التصنيفات الاجتماعية إنما تؤدي في الواقع إلى إنماء فهم خاص بها للمؤسسات التعليمية والتكوينية، ومن ثم الإسقاطات المتباينة لمخرجاتها وخاصة ما يمكن تسميته "مشروع الطالب المواطن". وبذلك تتوضح الصورة التي نسعى إلى تعريتها وهي أن تشكل مجتمع الأساتذة أو ما يطلق الجماعة العلمية الجامعية ليس فعلا واعيا ومجتمعيا، أو مسارا تفاضليا وتصفويا للتراتيب الاجتماعية، بحيث يصبح الانتماء لمرتبة أستاذ قائما على أساس الاستحقاق والتأهيل العالي الذي يناسبه.

هذا الخلل في إعادة الإنتاج الاجتماعي لفئة الأستاذ، والذي مرده بالأساس خلل التنمية القومية الذي حاول كسب ولاء الجماهير من خلال مؤسسة تعليمية ديمقراطية مشحونة بالمساواتية الجذرية، وعدالة مكبلة للتفاوت الاجتماعي الطبيعي. بذلك لم تنظر السلطة السياسية للجامعة إلا من الزاوية الاجتماعية المحضة، وهي احتضان التناقضات الاجتماعية واللغوية والفكرية، دون أن يتبع ذلك اعتراف بالفوارق العلمية بين نخبها. بكلام آخر إن "أخطر ما تتّصف به الموارد العلمية العربية حالياً، هو أنها لم تعد تشكّل كتلة حرجة على المستوى العلمي، فهي مشتّتة وتعاني التهميش وغياب الحوافز والإمكانيات، ولها اهتمامات عديدة غير علمية تعليمية، إدارية)، وتتطلّع بشكل شبه دائم للهجرة نحو الخليج العربي أو نحو الغرب) حيث تجد إمكانيات أساسية لإظهار إبداعها، في حين تعاني مراكز البحوث من الترهل وغياب المناخ البحثي الملائم، وارتفاع المستوى العمري للباحثين وعدم القدرة على استقطاب الشباب الذين يملكون التقنية الحديثة والهمّة الضرورية المطلوبة بإلحاح(مؤسسة الفكر العربي، 2010، 23).

1.2-الدور البيداغوجي للأستاذ:

يتمثل بالخصوص في العمل التدريسي، أي تلقين الطالب بالمعارف المناسبة وتوجيهه نحو الأهداف المتواخاة من الدرس العلمي، وقد حدد المشرع الجزائري هذه الوظيفية بأنها: "إعطاء تدريس نوعي ومحيّن، مرتبط بتطورات العلم والمعارف والتكنولوجيا والطرق البيداغوجية والتعليمية ومطابقا للمقاييس الأدبية والمهنية (الجريدة الرسمية، 2008، 19). وعليه فغلبة هذا الوظيفة على دور الأستاذ يجعل من الرسالة التعليمية الأكثر حضورا في الحياة العلمية للأستاذ، كما تمنع تفرغه التام لنشاطات البحث الأخرى. ومن المناسب التذكير أن الإصلاحات الجديدة لنظام التعليم العالي في الجزائر، زادت كثيرا من مهام الأستاذ على غرار المرافقة، أنشطة اللجان، مسؤوليات الاختصاصات والشعب والميادين، إدارة الوحدات التعليمية، ... كل هذه المهام رسخت أكثر قنوع الأستاذ بالأعمال التدريسية، كما لا يمكن أن نغفل عن حقيقة تعرفها الجامعة الجزائرية وهي تعذر أنشطة البحث العلمي على أغلب الأساتذة الذين يشكلون هيئة التدريس الوطنية، لكونهم لم يحصلوا على بعد على إجازة الدكتوراه. وهذا السبب يجعل الأساتذة منقسمين بين العمل البيداغوجي وبين التحضير لأعمالهم العلمية الأكاديمية الخاصة.

كما أن عدم ترشيد الإنفاق في المؤسسات الجامعية، وقبول أعداد كبيرة من الطلبة سنويا بما لا يتناسب مع قدرات التأطير (عدد الأساتذة) أثقل كاهل المؤطرين الأساتذة بالأعباء البيداغوجية، وأدى بالكثير منهم إلى العزوف عن توجيه جهودهم إلى الأبحاث العلمية، التي باتت بعيدة عن الواقع الحقيقي للمشكلات المجتمعية، وهو ما كرس مزيدا من الهوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات الفعل التنموي المجتمعي.

هذه المعضلة يعزيها بعض المختصين في الحقل البحثي إلى افتقار العديد من الدول العربية والجزائر إحدى هذه الأخيرة، إلى سياسات واستراتجيات واضحة للبحث العلمي، والتي يفترض أن تحدد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية (يوسفي، 2012، 17-18).

إن عدم التكامل في الاستراتجيات وغياب النظرة الشمولية للأمور، وعدم الارتباط العضوي بين البحث العلمي وإستراتجية التنمية والتطور التقني، مرده بالأساس إلى قصور الرؤية لدى القيادات السياسية والإدارية (بوكميش، 2014، 3-4). الغارقة في براثن التسيير التقنو-إداري المبقرط والمكبل أحيانا بالقوانين والتشريعات، الشيء الذي سيقوض دون شك جهود المجتمع التنموية.

2.2-دور الأستاذ المشرف:

يقوم بعملية الإشراف على الأعمال العلمية الخاصة بإعداد المذكرات والرسائل الجامعية، وأيضا هو في هذه الحالة مطالب باختيار موضوع بحث مع الطالب وبإعداده إعدادا متكاملا مع هدفية التخصص العلمي للطالب، كما لا ننسى أن البحث هذا مندرج في إطار محاور البحث التي تخدم التنمية. وعملية الإشراف على البحوث الأكاديمية تتميز بطابعها النفسي الإنساني كونها علاقة علمية وأيضا روحية تجمع بين طرفين تعلقا بوجاهة موضوع يحتاج إلى تحليل ونفسي أو أنه موضوع تقتضيه لازمة اجتماعية أو اقتصادية .... ومسار هذه العلاقة قد يكون قصيرا كما هو حال بحوث دراسات الليسانس أو متوسطا كما حال الماستر أو طويلا كما حال الدكتوراه. ويتخلل هذا الإشراف توجيهات علمية ومعرفية، وأيضا حوارية منهجية وإبيستمولوجية بين الطالب والمشرف وبين الاثنين والموضوع المبحوث. ويتعدى هذا الدور محاولة المشرف بناء نظام أخلاقي للعمل الأكاديمي عند الطالب من ذلك ضرورة تحري الدقة في نقل المعلومة، والأمانة العلمية في تحقيق البحث وعدم الإفصاح بالمعلومات السرية للمبحوثين أو المؤسسات.

هذا العقد الأخلاقي الذي ينبغي أن يلتزم به الطالب متأتي من الجو العام الذي يعمل فيها الطالب وأيضا من الحرص الأخلاقي التي تبديه المجموعة العلمية التي يعمل ضمنها الطلبة. كما أنها هذه الموجهات الأخلاقية تنغرس في وجدان وقلب الطالب من خلال التنشئة الدينية والاجتماعية التي يتلقاها في الأسرة والمسجد والشارع وباقي فضاءات المجال العمومي، والتي من دون شك تصون شرف ونبالة العالم والمتعلم. عموما إن "البيئة التعلمية التي تتصف بالبعد الإنساني هي البيئة التي توفر المناخ الخلقي والإيجابي الذي يعزز استمرارية الطلبة في متابعة برامجهم الدراسية الجامعية، وتطورهم الخلقي، فالطالب في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى ينمو خلقيا خلال سنين دراسته، وتتأثر اتجاهات نموه بالمواقف الفكرية والاجتماعية للمؤسسة الجامعية والتي تتجسد في ممارسات الأستاذ الجامعي وسلوكه (الحوراني وطناش، 2007، 358).

3- الهياكل المكلفة بالبحث العلمي في الجامعة:

لأجل ترسيخ وظيفة البحث للأستاذ، فقد كرست الوزارة الوصية مجموعة من الآليات والأجهزة التي تكفل انخراط الأستاذ الجامعي بالبحث، غير أن هذا التعدد الذي يعتبر سمة إيجابية للدولة التي سخرت الإمكانيات المالية والمادية الكفيلة بإنجاح الدور النهضوي للجامعة في مجال إنتاج المعرفة خاصة التطبيقية، لا يمثل في واقع الحال إلا تشتتا هوياتيا للأستاذ الجامعي من جهة، وأيضا خللا في تصور الجهات الوصية لمجهود البحث العلمي عند الأستاذ الجامعي.

فتعدد هياكل البحث (مخابر، وحدات، فرق بحث، مشاريع البحث الوطنية)، وإطلاق مشروعات بحثية ظرفية، كلها تلخص حالة من التيه وعدم الجدية المطلوبة في توجيه الموارد البشرية الكفءة نحو التخصص في المجال البحثي الصرف. كما أن عدم تبني تعريف جديد للجامعة يفرق بين الدراسات الأولية التي تجري بمسمى الليسانس والماستر، وبين جامعات الدراسات العليا التي تعمل في ضوء إستراتيجية وطنية للبحث، توجه وتحدد مساطر وموضوعات البحث ذات الأولوية للبلاد، لا يزال يقدم صورة تقليدية لوظيفة الجامعة في المجتمع والاقتصاد. وعموما فإن هذه الهياكل موجودة في إطار المؤسسة الجامعية، وتتأسس وفق برنامج البحث الخاص بها. كما هو حال مخبر البحث الذي ينبغي أن تكون الموضوعات المشتغل عليها تستجيب" لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد(الجريدة الرسمية، 1999ب، 06). أما وحدات البحث فهي على خلاف المخابر أكثر حجما ودعما ماليا، كما أنها مزودة بطاقات بشرية ومادية خاصة بها،

وتتمتع باستقلاليتها المادية عن إدارة الجامعة، وهي كذلك تعمل على "تنفيذ جميع أشغال الدراسات والبحث ذات الصلة بميدان نشاطها"(الجريدة الرسمية، 1999ج، 11)".

أما فرق البحث فهي "الكيان التنظيمي القاعدي لإنجاز مشاريع البحث تتشكل من ثلاث باحثين على الأقل، وتعتمد على مستخدمي دعم البحث والهياكل والتجهيزات العلمية التابعة للمؤسسة التي تنشأ بها(الجريدة الرسمية، 2013، 08).

4-العراقيل البنيوية والاجتماعية والبيداغوجية لوظيفة البحث العلمي عند الأستاذ الباحث:

تقدم الدولة دعما ماليا معتبرا لأجل الاضطلاع بعملية التكوين بالباحثين في مستوى الدراسات العليا، والذين سيكفلون تجسيد مشاريعهم الابتكارية لصالح خدمة المجتمع سيما في الشق الاقتصادي، في نفس الوقت "تبني الدولة وتمول الجامعات ومراكز البحوث، ووضعت إجراءا قانونيا ومؤسسيا يهدف إلى تأطير ومرافقة عملية التثمين ولا يزال القائمون عليها يظهرون رغبتهم في إفادة الاقتصاد الوطني من جهود الباحثين لكنها تظل غير كافية مقارنة بعدد العراقيل ذات الطبيعة الإدارية والبيروقراطية" (Batache & All, 2021, 100)، والتي يسعى فيها الباحثون إلى تنزيل بحوثهم في الميدان في شكل مؤسسات تحتضن ابتكاراتهم.

إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست محصورة على النخب السياسية أو الاقتصادية التي تمتهن عمليات التخطيط أو التي تتملك رؤوس الأموال الاستثمارية. فعملية البحث والتطوير هي وظيفة تتصف بالديمومة والاتساع بقدر ازدياد الرقي الحضاري الذي تبلغه الأمة، من هنا " يتأسس جزء كبير من السياسات العلمية المعاصرة على فكرة أن البيئة الأكاديمية تمثل، في كثير من الأحيان، عن قصد أو بغير قصد، ناقلًا للنمو الاجتماعي والاقتصادي"(Dubois, 2015). من هنا يصبح من الضروري التأكيد أن الفضاء الخاص الذي هو حقيق بمهمة البحث والتطوير هو الجامعة وبالمؤسسات الملحقة بها. كما أن الأستاذ الباحث يقع في صلب هذه المهام وهو أساس نجاحها بما يحمله من معرفة علمية أو أخلاقية واجتماعية تسمح له بكشف وابتكار الحلول والأجهزة التي تسمح للمجتمع بمواصلة عملية التنمية.

يمثل نشاط البحث العلمي إن على مستوى الأبحاث التي توصف بالأساسية التي تنجز في الجامعات، أو الأبحاث التطبيقية التي تهتم بها المراكز البحثية المستقلة عن الجامعات في الجزائر. أحد أهم إنجازات الدولة في العشريتين الأخيرتين، والتي عبرت بكل سخاء عن تطلعها لانخراط الجامعة وفاعليها في تنمية القدرات القومية إن على المستوى البشري أو التكنولوجي أو البحثي. والملاحظة التي ينبغي الإشارة إليها أن تعداد عدد مشاريع البحث التي أنجزت في الفترة 2008-2012 قد بلغ 2842 مشروع بحث علمي، وشارك فيه ما يقارب 18539 باحث. وبرغم هذه الديناميكية التي حاولت من خلالها الحكومة الرفع من دخولات الجامعة والمؤسسات البحثية لأجل إيجاد تعريف جديد لمهمتها بما يخدم الإستراتيجية الوطنية، فإنه في المقابل لم يكن المردود البحثي في مستوى هذا الطموح، وذلك بالنظر إلى العراقيل التي ميزت عملية تحقيق وتنفيذ الخطط الوطنية للبحث العلمي، والتي نوجزها في ما يلي:

-عدم تكامل النشاط البيداغوجي للأستاذ الباحث مع متطلبات العمل البحثي، حيث أن ملمح الوظيفة التدريسية يرافق الأستاذ في كل نواحي الحياة الاجتماعية والمهنية. كما أن البحث بما يحتاجه من تفرغ تام لمشروع بحثي معتمد ومؤهل من الوزارة، إذ يفترض تخصيص وقت للعمل التطبيقي الذي يعني غياب الأستاذ عن الجامعة وعن الدرس الجامعي. كما أن عملية البحث لا يمكن أن تقتصر على مجال الهيكل البحثي بل يجب أن تتعداه إلى المجال المحلي الجهوي أو الإقليمي للوطن. وهذه الأعباء العلمية التي يتطلبها المشروع البحثي لا

يمكن أن تنجح عملا علميا؛ مما جعل معظم الباحثين عاجزين على تنمية تفكيرهم الإبداعي حيال المشكلات الحالية والمستقبلية لمجتمعاتهم، ذلك أن التفكير الإبداعي وتنمية قدرات الابتكار من شانها تغيير زوايا النظر للمشكلات من جهة، وتولد مرونة على استيعاب وجهات النظر المخالفة، وتشيع طرح الأفكار الأصيلة التي تتسم بالندرة والجدة والتميز(طريف، 2006، 71)، والتي نعتقد أنها الحلقة المفقودة في سلسلة الأبحاث العلمية التي يجري الاشتغال عليها حاليا في معظم المؤسسات الجامعية العربية.

-استندت فلسفة الجامعة في تشكيل مواردها البشرية العلمية منذ ستينيات القرن العشرين وحتى سنة 2010م على عدد ضئيل من الحاصلين على شهادة الدكتوراه المتخرجين من الجامعات الأجنبية، ولجأت في مراحل لاحقة إلى توظيف أساتذة برتبة ماجستير أو دكتوراه الحلقة الثالثة حتى يمكنها استعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة الملتحقين بالتكوين العالي. وهو ما قلب هرم التأهيل في المجموعة العلمية التي غلب عليها ذوي رتب المعيدين والأساتذة المكلفين بالدروس والأساتذة المساعدين قسم "أ" و "ب" على حساب رتب الأساتذة المحاضر والأساتذة، وفقا لطبيعة التصنيفات التي أقرها القانون الأساسي للأستاذ الباحث في كل مرحلة تاريخية من عمر الجامعة الجزائرية.

ومن نتائج التكوين التأهيلي للمجموعة العلمية الجامعية، أن أهدر الكثير من الوقت والجهد والإمكانيات لتفرغ هؤلاء للعمل البحثي. وأولويتهم الأساسية في إنجاز الأعمال العلمية الشخصية المتمثلة في أطروحات الدكتوراه. هذا الواقع أفضى إلى عدم توافق مضامين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؛ فالمهارات والقدرات التي يحتاجها المجتمع (سوق العمل) خاصة تلك المتعلقة بالتقنيات التكنولوجية والمعلوماتية أصبحت الجامعة عاجزة عن توفيرها، وان وجدت فهي ليست بالكفاءة المطلوبة والمرغوبة ، وهذا ما أدى إلى صرف النظر عن مخرجات التعليم العالي كونها تتطلب إعادة تأهيل ورسكلة وبتكاليف إضافية (غربي، 2014، 277).

-لقد انغلقت مؤسسات البحث العلمي الجامعي على نفسها، سواء من خلال نوعية الموضوعات البحثية أو من حيث عدم تمكنها من ترجمة التكاليف المالية المرصودة للبحث إلى مشاريع في خدمة التنمية، وهو ما انعكس في عجز الجامعة عن خدمة محيطها "وحل المشكلات التي تعترض مختلف المؤسسات"(حوواسة، 2017، 272). وبالتالي فإن الفشل في تبيئة الأبحاث العلمية، يقيّد المؤسسات الجامعية والبحثية في حلقة مفرغة من العمل البيداغوجي الروتيني والإنتاج البحثي المؤسسي غير المؤثر في المجال الاجتماعي والاقتصادي، فيما أن دورها الحيوي يكمن في " في ضرورة تفاعلها مع المجتمع وتطويره وتوفير متطلباته"(حدار، شيباني، 2020، 96).

-إن الفلسفة النيوليبرالية اليوم تقوم على علاقة مدمجة ومتفاعلة بين العلم والسوق، فالجامعة أكثر من أي وقت مضى مُقبلة على تحديات مستقبلية تخص توطين إنتاجها العلمي في شكل مشروعات مربحة، لهذا يجري الكلام في الأوساط العلمية عن فكرة الجامعة المقاولة التي تتشارك مع القطاع الخاص في إنجاز وتدبير المؤسسات، " فعلى مدى عقدين من الزمن، هيمنت نوع من الخطاب على الجامعات يقول: لم تعد الدولة قادرة على تمويل الجامعة؛ وومن أجل بقاءها، لا بد لها أن تفهم أن الشراكات مع الصناعة هي السبيل الوحيد لها في المستقبل؛ ومن المهم أن تقبل معاودة هيكلة نظام التعليم لتلبي احتياجات اقتصاد السوق؛ وتدرك أنه ليس لديها خيار آخر، إذا أرادت تأمين مكان لها في اقتصاد المعرفة الجديد، سوى أن تكون قادرة على المنافسة" (Bernard, 2017,117) .

-إن إشكالية البحث العلمي في الجزائر والعالم العربي عموما، لا تهم الكوادر البحثية المؤهلة، ولكن في جانب آخر تخص الطلب الاجتماعي على البحث، حيث أن المجتمع الذي تقل عنده المقروئية بشكل كبير جدا مقارنة بدول العالم المتقدم، ومجتمعا لا يساهم في إثراء الحقل العلمي بالمشاركة والنقاش الهادف في كنف السلم والتسامح، ينتظر منه التعاطي السلبي والخجول مع مخرجات البحث العلمي. لهذا فإننا نلحظ هذه القطيعة بين الكتاب العلمي وبين قرائه الذي استقالوا من الحقل المعرفي العمومي. في نفس الوقت يقع البحث العلمي في تناقض مع اهتمامات المجتمع ومؤسساته، فالفائدة منه "لا تغري الجامعات والباحثين الذين هم على الأقل في قطيعة مع المبادرة المواطنية، الاجتماعية والاقتصادية طالما أن إطار وهيكلة الأنظمة الموضوعة للبحث والابتكار العلمي ليست معرفة بشكل جيد" (Afif, 2020, 11)

-"سيطرة النزعة الفردية على المجال البحثي، وعدم اهتمام معظم مؤسسات التعليم العالي بفكرة البحث الجماعي الذي يشارك فيه فريق متكامل من الباحثين، سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس، أو على مستوى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة(زرفي، 2015، 5). ونشير هنا إلى أن كمية البحوث المنشورة في قواعد البيانات العالمية ضعيفة جدا مقابل البحوث المنشورة في المجلات الوطنية والأدنبية غير المصنفة. وإذا قرنّا عاملي الفردانية وضعف النشر الدولي المصنف فإنه من المفيد الإشارة إلى عامل حاسم وهو حالة الاهتزاز النفسي والاجتماعي للباحثين "المرتبطة بمكانتهم من حيث المكافأة والأداء الاجتماعي، ما يشجع على نشأة سلوكات انتهازية تهدد السيرورة الابداعية والابتكارية. أيضا عدم تجانس استراتيجية تسيير الباحثين مع نمو المبادرات الفردية، حيث يلاحظ الباحثون ضعفا في تحفيزهم لأنهم يعلمون لحساب الأخرين" (Souleh, 2017, 40).

– ينتظر من المؤسسة الجامعية أن تعيد الروح لهذه الأمة من خلال العمل على إشاعة قيم العلم والتعلم لدى طلابها. فواجب الأمة اليوم هو إحياء علومها والدفع بعلمائها لسبر أغوار المشكلات القيمية والاجتماعية والثقافية وأيضا التكنولوجية التي ينبغي وضع اليد عليها حتى يمكن إعداد فرد ومجتمع سوي قائم بأمر دينه ودنياه ومدرك لتحديات العصر الحالي.

– تعاني هياكل البحث من صعوبات في التسيير المالي، لاسيما في ظل غياب مستخدمي الدعم الذي يناط بهم إدارة الأعمال الإدارية والمالية

-تلجأ اغلب المخابر والوحدات إلى إقامة الندوات والملتقيات ذات الطابع القومي والدولي، دون أن تكون موضوعات التظاهرة العلمية متقيدة بالموضوعات التي تعمل عليها فرق البحث

-انحسار الحضور البحثي لهذه الهياكل في الملتقيات والمؤتمرات، يكشف عقم وغياب ديمومة البحث العلمي لدى فرقها البحثية.

– إن إلصاق وإلحاق هذه الهياكل بالجامعة زاد من عبء التسيير الإداري والمالي للمؤسسة الجامعية، فيما أن هذا العبء تترجم في ضبابية وتداخل الصلاحيات بين إدارة الجامعة ومسؤولي هذه الهياكل، وهذا الصراع ترجمه الغياب الواضح لهذه الهياكل على مستوى إنتاج المعرفة على المستوى الدولي.

-عدم صرامة معايير التقييم للبحث العلمي لهذه الهياكل، انعكس على نوعية الموضوعات المبحوثة من جهة ومن جهة ثانية على نوعية الأعمال العلمية من مقالات ومنشورات وكتب، حيث يغيب إلى اليوم فهرسة وطنية لقيمة المجلات والدوريات، بما يتوافق مع المعايير الدولية

– يتمكن الباحثون في الدول المتقدمة من الوصول إلى المعلومات عن الظواهر المدروسة بشكل طبيعي، حيث تصدر الحكومات واجهزتها المختلفة "بشكل دوري تقارير عن مختلف الوضعيات الاجتماعية والاقتصادية

للمجتمع، وتنشرها في مواقع الأنترنت، مما يسهل على الباحثين الولوج إليها واستخدامها في البحث العلمي" (مهورباشة، 2020، 83). على النقيض من ذلك نلحظ في البلدان النامية شيوع الخواء المعلوماتي عن البيئة الحاضنة للبحث العلمي، حيث أن منتج المعلومة هو كيان مؤسسي عمومي، يجعل من الصعوبة تعيين صدق وموضوعية الأرقام والتحاليل المنجزة، وفي بعض الاحيان يصعب الحصول عليها في ظل ضعف استخدام الوسائط التكنولوجية كوسيلة لإذاعة ونشر المعلومات والتي تعتبر بيانات أساسية تُبنى عليها المشكلات المدروسة والتفسيرات الموضوعية.

– "غياب آليات حقيقية لتطبيق نتائج البحوث على أرض الواقع. ضعف الروابط بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، هجرة الكفاءات من الباحثين إلى الخارج، وعدم العودة إلى الجزائر"(فروانة والديب، 2022، 275).

–الصعوبة الأخرى التي يمكن تلمسها وهي غياب الشريك الاجتماعي والاقتصادي(القطاع الخاص) في العمل البحث، بحيث أن فرق البحث المنضوية في الهياكل البحثية تعتمد في إنجازها مشاريعها البحثية على العلاقات الشخصية والعلائقية. ويعزى هذا الأمر إلى ضعف رغبة القطاع الخاص "في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية، ...وضعف الثقة في إمكانات الخبرات الوطنية (قاسيمي وآخرون، 2013، 105–106).

–إن انغلاق هياكل البحث الجامعية على مجالها المحلي، يستلزم التفكير في إنشاء مجمعات بحثية تشيع تبادل الباحثين والإنجازات البحثية بين مختلف المخابر والوحدات البحثية في الجامعة. ومن شأن هذه العلمية أن تعيد فكرة الجامعة الحاملة لمشروع الأمة إن على المستوى القطري أو الإقليمي.

وجدير بالذكر أنه لكي تستطيع الجامعات رسم رؤية صحيحة تُمكنها من تحقيق المطلوب منها، فيجب أن تضطلع بثلاث وظائف رئيسية وهي: التدريس، البحث العلمي، وما يطلق عليه بالوظيفة الثالثة؛ والتي يقصد بها العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع، والتي تنضوي تحت مجموعة النشاطات التي تشمل استخدام الأجيال للمعرفة والإفادة منها، ومن المسلمات التي تقوم عليها الجامعة بعلاقتها بالمجتمع هي أنها جزء لا يتجزأ منه، وأن غايتها الحقيقية ومبرر وجودها هي خدمة المجتمع الذي توجد فيه (وكالة وزارة التخطيط والمعلومات السعودية، 2014، 12).

خاتمة:

إن النهوض بالجامعة اليوم مهمة غاية في الأهمية، فإعادة تعريف وظيفتها من ناحية الشق البحثي، لا بد وأن تتجاوز الابتذال الذي يحصل في كنفها اليوم، والذي يغذي أكثر انصياع وتوجه الأستاذ نحو العمل البيداغوجي الصرف. إن هذه المهمة الجديدة التي تعني استقلالية العمل البحثي للأستاذ لا نعني بها انسلاخه التام عن المهمة التدريسية التي تظل واجبا يسمح بإشاعة الحصيلة العلمية على جمهور الطلبة.

إن المشكلة التي تظل قائمة في حالة المؤسسة الجامعية، هي في كيفيات خلق التكامل المعرفي والبحثي بين الإدارة الجامعية من ناحية وبين فرق البحث العاملة في إطار مخابر ووحدات البحث. فغلبة الشق التسييري وهيمنته التامة على المجال الزمني والمكاني للجامعة، يفرض على المسؤولين التفكير في توسيع المجال الزمني للجامعة التي تنفتح بمشروعاتها البحثية على محيطها الخارجي، بحيث تدب الحياة في قاعات المحاضرات للجامعة بين المشتغلين بالمشكلات البحثية والفواعل المجتمعية سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، بما يسمح من تكامل وتعارف المجتمع الأهلي مع المجتمع العلمي.

الاحالات والمراجع:

أغنية، صالح والحداد، فيصل.(2016). جودة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وأثرها في تطوير المحتوى التدريسي بأقسام المحاسبة "دارسة تحليلية تطبيقية على جامعة سرت". ورقة عمل قدمت بالمؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي 09-11-2016. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الجريدة الرسمية. (2013). مرسوم تنفيذي رقم 13-109. مؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 17 مارس عام 2013 يحدد كيفيات إنشاء فرق البحث وسيرها.

الجريدة الرسمية. (2008). المرسوم التنفيذي 130-08، مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 03 مايو سنة 2008م. يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

الجريدة الرسمية. (2003). العدد 51 الموافق لـ24 أوت 2003، المرسوم التنفيذي رقم 03-279. المؤرخ في 23 أوت 2003. المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

الجريدة الرسمية. (1999 أ). العدد 24، الموافق لـ 07 أبريل 1999. القانون 99-05 المؤرخ في 4 أبريل 1999. المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم.

الجريدة الرسمية. (1999 ب). مرسوم تنفيذي رقم 99-244. مؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر عام 1999. يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره.

الجريدة الرسمية. (1999 ج). مرسوم تنفيذي رقم 99-257، مؤرخ في 08 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر عام 1999. يحدد كيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها، ص11

الزعبي، سهيل محمود، والزعبي، سامر محمود.(2019). تقويم جودة بعض بحوث العلوم التربوية والنفسية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*. 39(3). 61-74. راط التحميل
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol39/iss3/4

المجيدل، عبد الله وشماس، سالم مستهيل. (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً). *مجلة جامعة دمشق*. 26(1+2). 17-59.

الحوراني، غالب صالح و طناش، سلامة يوسف. (2007). الأخلاقيات الأكاديمية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. *دراسات العلوم التربوية*.34 (2). الجامعة الأردنية

الداوي الشيخ، بن زرقة ليلى. (2015). تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004. مجلة المؤسسة . 4(1). 7-26. رابط التحميل:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downarticle/248/4/1/17785

الثبيتي، مليحان معيض. (2000). الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها: دراسة وصفية تحليلية. المجلة التربوية. 14(54). جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي

بوكميش، لعلى. (2014). معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. 6(2). 03-09 رابط التحميل:
HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/DOWNARTICLE/552/6/2/73583

حدار، عيدة وشيباني، ليلى. (2020). جدلية العلاقة بين البحث العلمي في منظومة التعليم العالي بالجزائر وخدمة المجتمع في ظل إنتشار فيروس كورونا(دراسة نظرية استقصائية عبر موقع التواصل الاجت الفايسبوك). مجلة التمكين الاجتماعي. 02(02). 91-112.رابط التحميل:
HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/DOWNARTICLE/644/2/2/123151

حوواسة جمال. (2017). واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر ودوره في التنمية الاجتماعية-دراسة استطلاعية على عينة من الأساتذة الباحثين بجامعة قالمة -. مجلة العلوم الإنسانية. 4(2). 256-273. رابط التحميل:
HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/DOWNARTICLE/93/4/2/33928

دليو فضيل وآخرون. (2006). المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة. (ط2). الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة. مخبر علم الاجتماع والاتصال/ مخبر التطبيقات النفسية والتربوية.

زرفي عائشة. (2015). البحوث الجامعية بين تطبيق النتائج ونقص التمويل. أعمال المؤتمر الدولي التاسع حول ترقية البحث العلمي 18 و19 أغسطس 2015. الجزائر: مركز جيل البحث العلمي. رابط التحميل:
HTTPS://JILRC.COM/ARCHIVES/3998

صديقي، سعيد. (2014). الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز. مجلة رؤى إستراتيجية. 2(6). 8-47. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

طعيمة، رشدي أحمد والبندري، محمد سليمان. (2004). التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤي التطوير. مصر: دار الفكر العربي.

عزوز، رفعت وعبد الرؤوف، طارق. (2009). اقتصاديات وتمويل التعليم. القاهرة: مؤسسة طيبة.

غربي، صباح. (2014). دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي-دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة بسكرة- أطروحة دكتوراه غير منشورة في علم اجتماع التنمية. جامعة بسكرة الجزائر.

فرج، طريف شوقي محمد. (2006). علم النفس والتنمية المعرفية المجتمعية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

فروانة، حازم أحمد والديب، سليمان سلامه. (2022). دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية- دراسة حالة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*. 6(2). 265-276. رابط التحميل:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/530/6/2/201056

قاسيمي، أمال وآخرون. (2013). الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة كتب المستقبل العربي)

مرابط، إيمان. (2005). الجامعة والتنمية: طالبات ومشاريع مستقبلية. مجلة إنسانيات. 9(29-30). 73-94
HTTPS://DOI.ORG/10.4000/INSANIYAT.5099

مؤسسة الفكر العربي. (2010). التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية. بيروت.

مهورباشة، عبد الحليم. (2020). البحث الاجتماعي: المعوقات الإبستيمولوجية والصعوبات المجتمعية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، 6(2). 76-95. رابط التحميل:
HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/DOWNARTICLE/717/6/2/150930

كتلو، محمد خالد سليمان. وبحيص، حسن جمال محمد. (2019). معوقات البحث التربوي في جامعات جنوب الضفة الغربية كما يقدرها أعضاء هيئة التدريس الجامعي. مجلة اتحاد الجامعات العربية، (39)45.1-61. رابط التحميل:

HTTPS://DIGITALCOMMONS.AARU.EDU.JO/JAARU_RHE/VOL39/ISS1/4

وكالة وزارة التخطيط والمعلومات السعودية. (2014). الوظيفة الثالثة للجامعات. المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم العالي.

يوسفي، حدة. (2012). معوقات الاعتماد على نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في اتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر. أشغال الملتقى الوطني الأول حول "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر. واقع وآفاق"،07-08 مارس 2012. *مجلة العلوم الاجتماعية*. 17-18. رابط التحميل:

[En ligne], https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/2199

Afif Mouats(2020), La Recherche Scientifique En Afrique Et Dans Le Monde Arabe : État des lieux, réflexion et expectanc. Revue Algérienne des Lettres. 4(3). 10-47. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/523/4/3/140959

Batache, A., Becheker, K. , *Bellahcene, T.(2021). La valorisation des résultats de la recherche scientifique en Algérie : état des lieux et perspectives, Marketing and Business Research Review , 1(1), 90-100. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/790/1/1/169199*

Bernard, D. (2017). Recherche scientifique et impératif de croissance : observations, questionnements et pistes de réflexion. Revue interdisciplinaire d'études juridiques, 78, 173-198. https://doi.org/10.3917/riej.078.0173

Bossi , M.E, et All. (2008). L'intégrité dans la recherche scientifique Principes de base et procédures. Académies suisses des sciences, Berne, suisses.

https://www.hesge.ch/head/sites/default/files/documents/Recherche/integrite_et_recherche.pdf

DRAO. (2019). Guide pour l'organisation de la recherche scientifique en Afrique de l'ouest francophone. Agence Universitaire de la Francophonie. https://www.auf.org/wp-content/uploads/2019/10/Guide-SNRI_eBook-1.pdf

Dubois, M. (2015). La recherche scientifique : objet d'étude et enjeu social, Histoire de la recherche contemporaine*. [En ligne], Tome IV-N°2 | 2015, mis en ligne le 15 décembre 2015, consulté le 13 octobre 2023. URL : http://journals.openedition.org/hrc/1052 ; DOI : https://doi.org/10.4000/hrc.1052*

Guerid ,Dj. & All, (2014). Savoir et société en Algérie. Alger: CREAD

Goutal, L. (2006). La recherche universitaire en Algérie : des équipes de recherches aux laboratoires période 1962-2003 : particularités d'un cheminement. Cahiers du CREAD. 22(77), 129-143. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/22/77/9541

Kanduri, S., & Suripeddi, R. K. (2018). A study of research in higher educational institutions–Challenges and implications. International Journal of Humanities, Arts and Social Sciences, 4*(5), 203-212. doi:https://dx.doi.org/10.20469/ijhss.4.10002-5*

Khelfaoui*, H. (2004). Scientific Research in Algeria Institutionalisation versus Professionalisation. Science. Technology and Society, 9(1), 75-101. https://doi.org/10.1177/097172180400900104*

Muresan*, M. & Gogu, E. (2012), Education's Role in Research and Innovation, Procedia - Social and Behavioralc Sciences, 46, 3681-3688, https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.06.127*

Souleh*, S. (2017). Higher Education and Scientific Research Sector in Algeria: What Kind of Challenges and Changes That Are Required for A Better System?. European Scientific Journal. (Special/ Edition). 33-43. https://eujournal.org/index.php/esj/article/download/9186/8727*

Tareef*, A. bin, & Alzyood, M. S. (2016). A Revision Of Scientific Research İn Jordanian Higher Education Institutions: A Follow-Up Assessment. European Scientific Journal, ESJ, 12(4), 381-394. https://doi.org/10.1*9044/esj.2016.v12n4p381